



جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي  
كلية الآداب واللغات  
قسم اللغة والأدب العربي



السنة الجامعية: 2023/2022  
السداسي الأول.  
أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحيى.

السنة الأولى ماستر (لسانيات عامة).  
التخصص: لسانيات عامة.  
مادة: أعلام البحث في التراث العربي.

**المحاضرة الثامنة: الأخفش الأوسط (ت: 211هـ).**

1- التعريف بالأخفش الأوسط<sup>(1)</sup>: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل. لزم سيبويه وتلمذ له، وأخذ عنه كل ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه، بل كان الطريق الوحيدة إليه؛ إذ لا يُعرف أحدٌ سواه قرأه على سيبويه، أو قرأه سيبويه عليه. ويروى عنه أنه كان يقول: «كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه، فإن تصعب الشيء منه قرأته عليه»<sup>(2)</sup>.

وقد جلس بعده للطلاب يمليه ويشرحه ويبينه، وعنه أخذه تلاميذه البصريون من مثل: أبي عمرو الجرمي وأبي عثمان المازني. كما أخذه عنه علماء الكوفة، وعلى رأسهم إمامهم الكسائي.

2- أهم تصانيفه: لما رأى اهتمام تلاميذه الكوفيين جميعاً بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف، صنع لهم "كتاب المسائل الكبير"، وله وراءه كتب أخرى، مثل: كتاب الأوسط في النحو، وكتاب "المقاييس"، وكتاب "الاشتقاق"، وكتاب "المسائل الصغير"، وكتاب "معاني القرآن"، و"كتاب العروض" الذي نوه به القدماء، ويقال: إنه زاد فيه على الخليل بحر المتدارك أو الخبب، ويظهر أنه إنما زاد اسمه فقط؛ إذ نجد للخليل أشعاراً على وزنه، فمما جاء على "فَعْلُنْ":

سُئِلُوا فَأَبَوْا فَلَقَدْ بَخِلُوا\*\*\*فَلَبِئْسَ لَعَمْرُكَ مَا فَعَلُوا

والذي على «فَعْلُنْ» ساكنة العين قوله:

هَذَا عَمْرُو يَسْتَعْفِي مِنْ\*\*\*رَيْدٍ عِنْدَ الْقَضِيلِ الْقَاضِي<sup>(3)</sup>

وكان الأخفش يعنى بشرح الأشعار، وله فيها كتاب "معاني الشعر". قال أبو العباس ثعلب (ت: 291 هـ): إنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر في ترجمة الأخفش: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 36/2. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص 72، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1964، 1/590. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 2/380.

(2) مقدمة كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 1/9.

(3) القفطي، إنباه الرواة: 1/377. ومهدي المخزومي، عبقرى من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989، ص 105 - 106.

(4) القفطي، إنباه الرواة، 2/39.

وقال أبو عثمان المازني (ت: 249 هـ): «كان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل»<sup>(1)</sup>. ويقول الجاحظ (ت: 255 هـ): إنه كان يعتمد إلى الغموض والعسر في مصنفاته، حتى يلتمس منه الناس تفسيرها؛ رغبة في التكسب بها<sup>(2)</sup>.

وقال أبو العباس المبرد (ت: 286 هـ): «أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثم النّاشي، ثم قطرب»<sup>(3)</sup>. ويروى أن الفراء دخل على سعيد بن سلم، قال: قد جاءكم سيّد أهل اللغة، وسيّد أهل العربية، فقال الفراء: أمّا مادام الأخفش يعيش، فلا<sup>(4)</sup>. وقد ترك البصرة إلى بغداد بأخرة من عمره. وما زال الطلاب يقبلون من كل حذب على دروسه وإملاءاته حتى توفي سنة 211 هـ.

ويُعدُّ الأخفش الأوسط أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، ويرى الدكتور شوقي ضيف بأنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لتنشأ، فيما بعد، مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة<sup>(5)</sup>. وقد كان عالماً بلغات العرب، ثاقب النَّظَر حاد الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم.

**3- التعريفات والحدود:** يبدو أن الأخفش قد عني بالحدود والتعريفات أكثر مما عني أستاذه سيبويه. ومنها: **تعريفه الاسم:** كان سيبويه قد اكتفى بالتمثيل له قائلاً: «فالاسم رجل، وفرس، وحائط»<sup>(6)</sup>، أما الأخفش، فقد عرّفه بقوله: «الاسم: ما جاز فيه نَفَعِي وَضَرَبِي». يريد أن الاسم ما جاز أن يُخَبَّر عنه<sup>(7)</sup>.

**4- التعليل:** عني الأخفش بالتعليلات، حتى إنه ليُعَلّل ما لم يقع في اللغة، ومن ذلك: **تعليل امتناع الفعل المضارع من الخفض:** كان سيبويه يعلل لذلك بأن المجرور داخل في المضاف إليه، وأنه يعاقب التنوين، والمضارع لا ينون. ونرى الأخفش يتخذ من هذا التعليل موقفين: **موقفاً** يشرحه فيه قائلاً: «لا يدخل الأفعال الجر؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة. فلم يجز أن تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين؛ لأن الاسم لا يحتمل زيادتين، ولم يبلغ من قلة التنوين -وهو واحد- أن يقوم مقامه، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين»<sup>(8)</sup>.

**والموقف الثاني** هو محاولة الإدلاء بعلّة جديدة، إذ يقول: «لم يدخل الأفعال جر؛ لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه. وأما زيدٌ وعمرو وأشباہ ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل

(1) القفطي، إنباه الرواة، 39/2.

(2) ينظر: الجاحظ، الحيوان، تج: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2003، 2، 62/1-63.

(3) السيوطي، بغية الوعاة، 590/1.

(4) القفطي، إنباه الرواة، 39/2.

(5) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص95.

(6) سيبويه، الكتاب، 12/1.

(7) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تج: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص49.

(8) نفسه، ص110 - 111.

عليه، وليس يكون جرّ في شيء من الكلام إلا بالإضافة»<sup>(1)</sup>. وهو يريد أن الفعل دليل على الفاعل والمفعول والحدث. والإضافة إنما تكون إلى هذه الأشياء، لا إلى ما دلّ عليها مما يُصوّر حركات الفاعلين<sup>(2)</sup>.

- تعليله إضافة اسم الزمان إلى الفعل: عللها بقوله: «إنما أُضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأن الأزمنة

كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء، فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال»<sup>(3)</sup>.

5- مخالفته الخليل وسيبويه: ونعرض في إجمال لطائفة من آرائه الكثيرة التي خالف فيها الخليل وسيبويه

إمامي البصرة، ومنها:

- إعراب المثني والجمع المذكر السالم: كان الخليل وسيبويه يريان أن إعراب المثني والجمع المذكر السالم

إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، أي: إنها نابت عن حركات الرفع والنصب والجر، أما هو، فكان يذهب إلى أن حروف اللين هذه دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب<sup>(4)</sup>.

- إعراب الأفعال الخمسة: كان سيبويه والخليل يريان أن إعراب الأفعال الخمسة في نحو: يكتبان، وتكتبان

ويكتبون، وتكتبون، وتكتبين، إنما هو بالنون التالية لضمائر التثنية والجماعة والمخاطبة، أما هو، فكان يرى أن إعرابها بحركات مقدرة على ما قبل تلك الضمائر<sup>(5)</sup>. وهو رأي غير دقيق؛ لأن نون تلك الأفعال تسقط في حالي النصب والجر، ومن هنا كانت علما للرفع في المضارع.

- إعراب الأسماء الستة: كان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن الأسماء الخمسة: "أبوك" وأخواتها معربة

بحركات مقدرة في حروف اللين: الواو والألف والياء، أما الأخفش، فكان يرى أن تلك الحروف دلّلت إعراب، وأن تلك الأسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف؛ وذلك تماشياً مع رأيه السالفين في إعراب المثني والجمع والأفعال الخمسة<sup>(6)</sup>.

- العامل في الخبر: كان سيبويه يذهب إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ، وذهب الأخفش إلى أن العامل فيه

هو العامل في المبتدأ، وهو الابتداء<sup>(7)</sup>.

- إعراب جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف: كان سيبويه يرى -وتبعه الجمهور- أن جمع المؤنث

السالم في حالة النصب معرب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وأن الممنوع من الصرف في حالة الجر معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة، وذهب الأخفش إلى بناء جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جراً<sup>(8)</sup>. ولا توجد علة واضحة لهذا البناء!

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 109.

(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 96.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 114.

(4) العكبري، التبیین عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986، المسألة: 22، ص 203. ورضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)، 1/1978، 86، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 130.

(5) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 1/176.

(6) العكبري، التبیین عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المسألة: 20، ص 193. والسيوطي، همع الهوامع، 1/126.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 2/8.

(8) نفسه، 1/56.

وعلى نحو ما كان يخالف سيبويه في كثير من مسائل النحو، كان يخالفه في كثير من مسائل الصرف. ومن

ذلك:

- النسب إلى "فَعُولَة": كان سيبويه يذهب في نسب "فَعُولَة"، مثل "حَمُولَة" إلى حذف التاء والواو، فيقال: حَمُولِي، وفي "رَكُوبَة" رَكَبِي، وذهب الأخفش إلى أن النسب إليه على لفظه، فيقال: حَمُولِي<sup>(1)</sup>.

- وزن اسم المفعول من الثلاثي معتل العين: كان الخليل وسيبويه يريان أن واو اسم المفعول في مثل: "مَقُول" و"مَبِيع" هي المحذوفة، فوزن الكلمتين عندهما "مَفْعُل" و"مَفْعِل". وكان الأخفش يذهب إلى أن عين الصيغة هي المحذوفة؛ لأن واو مفعول جاءت لمعنى، فوزن الكلمتين عنده "مَقُول"<sup>(2)</sup>.

#### 6- مسائل نحوية أثارها الأخفش: أثار الأخفش كثيرا من المسائل النحوية لأول مرة، ومنها:

- ما ذهب إليه النحاة من أن الأفعال المتعدية، إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يَجُزْ أن تتعدى إلى ضميره، فلا يقال: كَلَمْتُني، أي: كَلَمْتُ نَفْسِي، ولا كَلَمْتُكَ، أي: كَلَمْتُ أَنْتَ نَفْسَكَ. وإنما لم يَجُزْ ذلك؛ لأن هذه الأفعال المتعدية إنما تقع على غير المتكلم، وأما أفعال الإنسان بنفسه، فالأصل ألا تتعدى مثل: قام، وذهب، وخرج، وانطلق. واستثنى النحاة من هذه القاعدة باب "ظن" والفعالين: "فَقَدَ" و"عَدِمَ"؛ إذ جاء عن العرب: ظَنَنْتُني وَفَقَدْتُني وَعَدِمْتُني. واستثنى النحاة أيضا الفعل "ضَرَبَ"، تقول: ما ضربني إلا أنا.

وهذا الاستثناء جعل الأخفش يثير صورتين من التعبير في باب الاشتغال؛ لبيان حق المشغول عنه من النصب والرفع، وهما: "أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبُهُ إِلَّا هُوَ؟"، و"أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ؟".

وحاول أن يضع قاعدة عامة بها ننصب ونرفع، وهي أننا نحمل المشغول عنه على الضمير الذي يمكن أن نستغني عنه بذكره، أما في المثال الأول، فإننا لو جعلنا زيدا مكان الهاء في قولك: "أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبُهُ إِلَّا هُوَ؟"، لاستقام الكلام؛ لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل، فكأننا قلنا: "أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبُهُ إِلَّا عَمْرُو؟".

ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه؛ صار تقدير العبارة: "أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبُهُ؟"، وهي عبارة فاسدة.

وبالمثل "أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ؟"، ينبغي رفع "زيد" حملا على ضميره الذي في يضرب؛ لأننا إذا قلنا: "أَلَمْ يَضْرِبْ زَيْدًا إِلَّا إِيَّاهُ؟"، لاستقام الكلام، ولو نصبنا "زيدا" حملا على "إياه"، فقلنا: "أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ؟"، ثم حذفنا الضمير الذي حملنا "زيدا" عليه وصار التقدير: "أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْ؟"؛ اضطرب الكلام ولم يحصل المراد منه<sup>(3)</sup>.

وتحليل الأخفش لهاتين العبارتين هو الذي ألهم ابن مضاء أن يضع قاعدة عامة لباب الاشتغال تريح الناشئة من معرفة الأحكام المعقدة في نصب المشغول عنه ورفع، وهي تتلخص في أن «الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب، نُصِبَ؛ لأنه في مكان نصب، وإلا رُفِعَ؛ لأنه في مكان رفع»<sup>(4)</sup>.

#### 7- آراؤه النحوية التي وافقه فيها الكوفيون: تبع الكوفيون الأخفش الأوسط في كثير من آرائه النحوية

والصرفية، ومنها:

(1) السيوطي، همع الهوامع، 6/163.

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 2/477. وابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد معي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991، 2/712.

(3) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1/423/2008 وما بعدها.

(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982، ص33.

- زيادة "من" الجارة في الإيجاب: وكان يذهب مذهبه في أن "من" الجارة تزداد في الإيجاب، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام:34]، وقوله: ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح:4]، وقوله: ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف:31]<sup>(1)</sup>.

- إعمال "إن" إذا دخلتها "ما" الكافة جوازا: مثل: إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ<sup>(2)</sup>.

- من معاني "لعل" التعليل: كما في الآية الكريمة: ﴿فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْتِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه/44]، أي: لِيَتَذَكَّرَ أَوْ يَخْشَى<sup>(3)</sup>.

- "لولا" قد تأتي بمعنى "هلا" للتوبيخ: كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَنَتْ فَانْفَعَهَا إِيْمَانُهَا﴾ [يونس:98]<sup>(4)</sup>.

- جواز ترخيم الاسم الثلاثي: وكان سيبويه يمنع ذلك، فلا تقول في نداء الثلاثي مثل "حَكَم": يا حَكْ، بالترخيم، وخالفه الأخفش، حيث جَوَزَ ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط إن كان علماً<sup>(5)</sup>.

- حذف الاسم الموصول إذا علم: كَوْنُ أَنْ الْمَوْصُولِ الْمَحذُوفِ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْصُولٍ آخَرَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت/46]، أي: والذي أنزل إليكم. وقول حسان: أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ\*\*\*وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ، سَوَاءٌ؟ إذ كان يقدر: وَمَنْ يمدحه<sup>(6)</sup>.

- جواز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور نائب فاعل مع وجوده في الجملة: لمجيء ذلك في قراءة أبي جعفر: ((لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ))، فقد نُصِبَتْ "قَوْمًا"، وهي مفعول، وجُعِلَ الجار والمجرور نائبًا للفاعل؛ إذ الفعل مبني للمجهول<sup>(7)</sup>.

- إعراب المرفوع بعد "إن" و"إذا" الشرطيتين مبتدأ: في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:6]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:01]. ذهب الأخفش إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط لا يُعرب فاعلاً لفعل محذوف كما ذهب سيبويه، وإنما يعرب مبتدأ<sup>(8)</sup>.

- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه: كان سيبويه يرى أنه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف، وخص ذلك بالشعر، ومن هنا ضعّف بعض البصريين قراءة ابن عامر قوله تعالى: ((وكذلك زَيْنٌ لكثير من

(1) ابن هشام مغني، اللبيب، 1/355.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 333/1.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 1/317.

(4) نفسه، 1/304.

(5) شرح الرضي على الكافية، 1/395.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/717.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 2/265.

(8) الرماني، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط 1، 2005، ص 50. وابن جني، الخصائص، 1/105. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 85، 2/156.

المشركين قتل أولادهم شركائهم)) بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم)، وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به لقتل، وجوز ذلك الأخفش -وتبعه الكوفيون- منشدا قول بعض الشعراء:

فَزَجَّجْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ\*\*\*نَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مِرْزَادَهُ<sup>(1)</sup>

فقد فصل الشاعر بين "نَجَّ" و"أبي مزاده" بكلمة "القلوص"، وهي مفعول به لـ "نَجَّ"<sup>(2)</sup>.

ونستطيع أن نلاحظ من كل ما تقدم أن عقل الأخفش كان عقلا خصبا أمده بما لا يكاد يحصى من الآراء الجديدة التي خالف فيها ما سجله سيبويه في كتابه.

وقد فسح للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطرد مع قوانين أستاذه النحوية، كما فسح للقراءات، واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه.

وعلى هذا النحو كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه والقواعد النحوية والصرفية المبنوثة في كتابه، وهو خلافٌ بناه على خصب ملكاته، وسعة معرفته بلغات العرب، وقراءات الذكر الحكيم، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة. وبذلك أصبح الأخفش إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما، وبذلك مهّد لظهور المدرسة الكوفية، وما بعدها من المدارس<sup>(3)</sup>.

### قائمة المصادر والمراجع:

\* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- الإستراباذي، (رضي الدين محمد بن الحسن. ت: 686 هـ)، شرح الرضى على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)، 1978.

2- ابن الأنباري، (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577 هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

3- الجاحظ (عمرو بن بحر. ت: 255 هـ)، الحيوان، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003.

4- ابن جني (أبو الفتح عثمان. ت: 392 هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت).

5- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. ت: 681 هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978.

6- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى. ت: 384 هـ)، معاني الحروف، تح: عرفان بن سليم حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط 1، 2005.

7- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن. ت: 379 هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، (د ت).

8- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ت: 337 هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار

<sup>(1)</sup> زججتها: طعنتمها. القلوص: الناقة.

<sup>(2)</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001، 187/2 - 188.

<sup>(3)</sup> شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 108.

النفائس، بيروت، ط7، 2011.

9- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

10- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت: 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

11- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن. ت: 911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1964.

12- \_\_\_\_\_، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992.

13- ضيف (شوقي)، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

14- ابن عقيل (عبد الله بهاء الدين بن عبد الله. ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004.

15- العكبري (أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين. ت: 616 هـ)، التبیین عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

16- القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف. ت: 646 هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

17- المخزومي (مهدي)، عبقرى من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989.

18- ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن. ت: 592 هـ)، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.

19- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991.

20- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. ت: 643 هـ)، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.